آفاق في معايير نقد المتن (رؤية استشرافية في نقد المتن)

د. خالد بن عبد الله الطويان

أستاذ السنة المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

بجامعة القصيم

مستخلص البحث

يحاول البحث تسليط الضوء على معايير نقد المتن عامة، وقد اشتمل هذا البحث على أربعة مباحث:

المبحث الأول: عناية علماء الحديث بنقد المتن، وقد نقل الباحث بعض الآثار في ذلك.

المبحث الثاني: معايير النقد، كمخالفة الحديث للقرآن.

المبحث الثالث: موقف المستشرقين من المتن، والرد عليهم في ذلك.

المبحث الرابع: المعايير المعاصرة لنقد المتن، كمخالفة متن الحديث للحقيقة العلمية، ومخالفته لقواعد اللغة العربية، فقد يرجح اللفظ الموافق للغة، إذا صح سنده، وثبت رجحانه على الروايات الأخرى، لأنه يستحيل على النبي صلى الله عليه وسلم اللحن.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. أما بعد:

فإن لَبِنَة نقد المتن قد سبق إليها أئمة الحديث في مؤلفاتهم، وإن لم يفردوها بذلك، كمسلم بن الحجاج(١)، في كتابه "التمييز"، وابن حبان(٢)، في "المجروحين"، وابن عدي، في "الكامل"(٣)، ثم جاء من بعدهم ابن الجوزي(٤)، في "الموضوعات"، وابن القيم، في "المنار المنيف"(٥).

وقد اعتنى المختصون في السنة النبوية من الباحثين المعاصرين بـــ "نقد المتن" عناية فائقة، فجمعوا شتاتها، ورتبوا مضامينها، وكشفوا ممارسات نقاد الحديث فيها، وفندوا شبهات المشككين في تنبه علماء الحديث في النظر في متونها، وأبرزوا معايير النقاد في ذلك.

وأعتقدُ جازمًا، أن هذا الاهتمام منهم، ردة فعل طبيعية للهجمة الشرسة، التي تُوَجّه على السنة عامة، وعلى جهود أئمة الحديث خاصة، وذلك باتهامهم بعدم نظرهم للمتون، والنظر في الإسناد فقط.

فالمستشرقون، وأتباعهم يثيرون قضية أساسية عندهم، وهي: أن أئمة الحديث اهتموا بالإسناد، وتركوا المتن، دون النظر في منطقية المعنى، وصوابه، فوقع الخطأ في نقلهم لأحاديث لم يتفوه بها النبي الكريم.

---

(١) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، أَبُو الحسين النيسابوري الحافظ صاحب الصحيح، قال أحمد بن سلمة: "رأيت أبا زرعة، وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما"، وقال محمد بن يعقوب: "توفي مسلم بن الحجاج عشية يوم الأحد، ودفن الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين. (تهذيب الكمال٢٧/٤٩٩-٥٠٧).

(٢) الإمام العلامة الحافظ المجود، شيخ خراسان، أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي الدارمي البستي، صاحب الكتب المشهورة.(سير أعلام النبلاء١٢/١٨٣).

(٣) هو الإمام الحافظ الناقد الجوال، أبو أحمد، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك بن القطان الجرجاني، صاحب كتاب "الكامل في الجرح والتعديل" وهو خمسة أسفار كبار.(سير أعلام النبلاء١٢/٢٢٤).

(٤) الشيخ الإمام العلامة، الحافظ المفسر، جمال الدين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي التيمي البكري البغدادي، الحنبلي، الواعظ، صاحب التصانيف.(سير أعلام النبلاء١٥/٤٥٥).

(٥) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الدمشقي شمس الدين ابن قيم الجوزية الحنبلي ولد سنة ٦٩١، كان جرئ الجنان، واسع العلم، عارفاً بالخلاف ومذاهب السلف، وغلب عليه حب ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله بل ينتصر له في جميع ذلك وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه.(الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٥/١٣٧).

فلعلي في هذا البحث المختصر انطلق من المحور الثاني من محاور المؤتمر وهو النقد الحديثي، فأعرض لجهود أهل الحديث في نقد المتن، ثم أعرض لأبرز معايير النقد الصحيحة للمتن، وأمثل لها، ثم أعرض لنقد المخالف لأئمة الحديث بعدم اهتمامهم بذلك، والضوابط التي يراها في نقد المتن إن وجد، وأجيب عنها، ثم أضيف معايير أخرى، لم يذكرها أئمة الحديث السابقين، تتطلبها طبيعة المرحلة، لما يزخر به الواقع من علوم، ومعارف متقدمة، لم يحظَ بها الزمان الأول، لابد من الإشارة إليها، ومناقشتها، وبيان الموقف منها، وذلك من خلال سبر الواقع، واستنهاض العلم التجريبي، وغيره.

أسأل الله التوفيق والإعانة.

آفاق في معايير نقد المتن.

تعريف الآفاق في اللغة: قال ابن دريد: "والأُفُق: واحد آفاق السماء، أي نواحيها"[٦].

والمعايير: جمع مفرده معيار وهو في الفلسفة: نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء، ومنه العلوم المعيارية، وهي: المنطق، والأخلاق، والجمال، ونحوها[٧].

وقد عرف بعضهم نقد المتن بأنه: انتقاد بعض المتون، ولو كان ظاهرها القبول في أثناء النقد الحديثي عموماً، ومنها: رد الحديث بناءً على معارضة محتواه لنص، أو قاعدة، أو مفهوم عقلي مع صحة إسناده[٨].

والمراد بآفاق معايير نقد المتن هي: المعايير المعاصرة، التي يمكن إضافتها كضوابط، ومقاييس لنقد المتن، أوضحتها طبيعة العلوم والمعارف المعاصرة.

المبحث الأول: عناية علماء الحديث بنقد المتن.

المتأمل في منهج المحدثين يجد أنهم أولوا المتن بإثباته، أو نفيه عناية فائقة، فالحديث، لا يصح عندهم إلا بشروط خمسة معروفة، ومن هذه الشروط: عدم الشذوذ، والعلة، وهما كما يكونان في الإسناد، يكونان في المتن.

وقد صرح الشافعي[٩]، أن الأصل في صدق الخبر، وكذبه، هو صدق المخبر، وكذبه، ولكنه يستثني من تلك القاعدة فيقول: "إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق، والكذب فيه، بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه، ما هو أثبت، وأكثر دلالات بالصدق منه"[١٠].

---

(٦) جمهرة اللغة لابن دريد (١٠٨/٢).

(٧) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون (٦٣٩/٢).

(٨) مجلة إسلامية المعرفة (العدد،٣٩)، مجلة الشريعة، والدراسات الإسلامية (العدد،٣٩)، ديسمبر ١٩٩٩م .

(٩) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب، الإمام عالم العصر ناصر الحديث فقيه الملة أبو عبد الله القرشي، ثم المطلبي الشافعي، المكي، نشأ بمكة، وأقبل على الرمي حتى فاق فيه الأقران، وصار يصيب من عشرة أسهم تسعة ثم أقبل على العربية والشرع، فبرع في ذلك وتقدم، ثم حبب إليه الفقه فساد أهل زمانه، وصنف التصانيف ودون العلم ورد على الأئمة متبعا الأثر، وصنف في أصول الفقه وفروعه، وبعد صيته وتكاثر عليه الطلبة..(سير أعلام النبلاء ٢٣٦/٨).

(١٠) الرسالة للشافعي(ص٣٩٩).

وقد أرسل علماء الحديث جملًا، وعبارات، يندرج تحتها الحديث بقسميه: الإسناد، والمتن، قال الربيع بن خُثيم[١١]: "إن من الحديث حديثًا له ضوء، كضوء القمر، نعرفه به، وإن من الحديث له ظلمة، كظلمة الليل، نعرفه بها"[١٢]، وقال يحيى بن سعيد القطان[١٣]: "ينبغي لصاحب الحديث أن تكون فيه خصال: ينبغي أن يكون جيد الأخذ، ويفهم ما يقال له، ويبصر الرجال، ويتعاهد ذلك من نفسه"[١٤]، وقال عمرو بن قيس[١٥]: "ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي الذي ينتقد الدراهم، فإن الدراهم فيها الزائف والبهرج، وكذلك الحديث"[١٦]، ومن النصوص العامة المهمة التي تدل على عناية أئمة الحديث بنقد المتون، ما ذكره ابن أبي حاتم[١٧] في آخر مقدمته لكتابه "الجرح والتعديل"، حيث قال: "يقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلامًا يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه، وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته"[١٨].

ففي هذا النص، نجد أن ابن أبي حاتم أبرز العناية بالمتن جنبًا إلى جنب مع العناية بالإسناد، فنجده، أشار إلى الإسناد بقوله: ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وبقوله: ويعلم سقمه، وإنكاره، بتفرد من لم تصح عدالته بروايته، وأشار إلى المتن بقوله: وأن يكون كلامًا يصلح أن يكون من كلام النبوة، وهو في ذلك يحكي وجهة نظر النقاد كأبيه، وأبي زرعة، وغيرهما من أئمة النقد.

---

(١١) الربيع بن خثيم بن عائذ، أبو يزيد الكوفي، قال يحيى بن معين: "لا يسأل عن مثله"، وقال الشعبي: "كان من معادن الصدق"، وقال سفيان الثوري، عن أبيه: قيل لأبي وائل أيما أكبر أنت أو الربيع بن خثيم؟ قال: أنا أكبر منه سناً، وهو أكبر مني عقلاً. وقد عرف بالزهد والورع-رحمه الله-.(تهذيب الكمال ٩/٧٠).

(١٢) المعرفة، والتاريخ، للفسوي (٢/٥٦٤).

(١٣) يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري الأحول الحافظ، يقال: مولى بني تميم، ويقال: ليس لأحد عليه ولاء، من كبار أهل الحديث ونقاده، قال عبد الرحمن بن مهدي: "اختلفوا يوما عند شعبة فقالوا: اجعل بيننا وبينك حكما، فقال: قد رضيت بالأحول، يعني يحيى بن سعيد القطان. فما برحنا حتى جاء يحيى فتحاكموا إليه، فقضى على شعبة، فقال شعبة: ومن يطيق نقدك يا أحول".(تهذيب الكمال٣١/٣٣٤).

(١٤) الجامع لأخلاق الراوي، وآداب السامع، للخطيب البغدادي (١/٢٣١).

(١٥) عمرو بن قيس الملائي، أبو عبد الله الكوفي، من الحفاظ المتقنين، قال عبد الرزاق: "كان سفيان إذا ذكره قال: حسبك به شيخاً".(تهذيب الكمال٢٢/٢٠٢).

(١٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/١٨).

(١٧) عبد الرحمن بن محمد بن إدريس أبو محمد بن ابي حاتم الرازي، أحد الحفاظ صنف كتاب الجرح والتعديل فأكثر فائدته، رحل في طلب الحديث، أكثر من الأخذ عن والده محمد، وأبي زرعة، وهو من الثقات الحفاظ.(تاريخ دمشق٣٥/٣٥٧).

(١٨) الجرح والتعديل (١/٣٥١).

والمتأمل في ممارسة ابن حبان في كتابه: "المجروحين"، وابن عدي في كتابه: "الكامل في ضعفاء الرجال"، يجد أن نقد المتن، سمة بارزة عندهما، فقد بذلا جهوداً ظاهرة في ذلك، ثم جاء من بعدهما ابن الجوزي، فأصل لنقد المتن في مقدمة كتابه: "الموضوعات"، وبين أن بعض المتون لا تحتاج النظر إلى الإسناد ولو كان عن جمع من الثقات، طالما أنهم أخبروا بمستحيل، فيقول: "واعلم أننا أخرجنا رواة هذا الحديث على عادة المحدثين، ليتبين أنهم وضعوا هذا، وإلا فمثل هذا الحديث، لا يحتاج إلى اعتبار رواته؛ لأن المستحيل لو صدر عن الثقات رد، ونسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجَمل قد دخل في سم الخياط لما نفعنا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم، لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره، واعلم أنه قد يجئ في كتابنا هذا من الأحاديث ما لا يشك في وضعه، غير أنه لا يتعين لنا الواضع من الرواة، وقد يتفق رجال الحديث كلهم ثقات، والحديث موضوع، أو مقلوب، أو مدلس، وهذا أشكل الأمور"[(١٩)].

أما ابن القيم فقد كان رائدًا في كتابه: "المنار المنيف"، فقد ذكر قواعد، وضوابط في نقد متن الحديث دون النظر إلى الإسناد، وقد وجه إليه سؤال: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟

فقال :" فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك، من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن، والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهديه فيما يأمر به، وينهى عنه، ويخبر عنه، ويدعو إليه، ويحبه، ويكرهه، ويشرعه للأمة، بحيث، كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وسلم كواحد من أصحابه، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وسلم، وهديه، وكلامه، وما يجوز أن يخبر به، وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره ...[(٢٠)].

وكل ذلك يدل دلالة واضحة على الجهود المبذولة في نقد المتن.

واختلاف النقاد في حكم رواية متن الحديث بالمعنى يدل على غاية دقتهم في الاهتمام بالمتن، فلا خلاف بين أهل العلم في أن رواية الحديث بلفظه هو الأصل الذي ينبغي لكل راوٍ أن يلتزمه، بل قد

(١٩) الموضوعات لابن الجوزي (١٠٦/١).

(٢٠) المنار المنيف، لابن القيم الجوزية (ص٤٤).

أوجبه بعضهم، ومنعوا الرواية بالمعنى مطلقاً، والذين أجازوا الرواية بالمعنى إنما أجازوها على أنها رُخْصة تقدر بقدرها، إذا ندَّ اللفظ عن الذهن، لا على أنها أصل يتبع، ويلتزم في الرواية.

والجمهور الذين أجازوا الرواية بالمعنى ضبطوا ذلك بضوابط، فذلك الجواز إنما يكون لمن كان عارفاً باللغة، ويأمن من اللحن، وتغيير المعنى الذي به يتغير الحكم، وقد بين الشافعي أن من حدث بالمعنى، ولم يحفظ لفظ الحديث، يُشترطُ فيه أن يكون عاقلًا لما يحدث به من المعاني، عالماً بما يحيل المعنى من الألفاظ، وأن من حدث بالألفاظ فإنه يُشترطُ أن يكون حافظًا للفظ الحديث متقنًا له[٢١].

فهل يُتصور أشد من هذا الاهتمام بالمتن، وهي محافظة الراوي على اللفظ الذي سمعه من شيخه، وهكذا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ومن أجاز الرواية بالمعنى لمن لا يستحضر اللفظ، ضبطه بضوابط تدل على فقه المتن، والاعتناء بدلالاته، وحين التصرف في اللفظ دون تطبيق الضوابط التي اشترطوها، تجعل الراوي عرضة للنقد، والتضعيف، فضلاً عن إنكار روايته تلك وردها.

كما أن علماء الحديث، أفردوا أبوابًا من أبواب المصطلح في قسم الضعيف، كالحديث المنكر، والشاذ، والمقلوب، والمدرج، وغيرها، وكل هذه داخلة في المتن، والإسناد.

المبحث الثاني: معايير النقد عند المحدثين.

سنعرض للمعايير التي استخدمها أهل الحديث من خلال تعاملهم مع النصوص، دون الدخول إلى أصل المسألة، أو مناقشة الرأي، هل هو صواب أم خطأ؟، فليس بالضرورة أن تكون ممارسة الناقد، وتوظيفه للمعيار صوابا، فقد يكون صواباً، وقد لا يكون؛ لأن الهدف من ذلك هو عدم تسليم نقاد الحديث لكل متن يسمعونه إذا وجد في نظرهم ما يعارضه مما هو أقوى منه.

وهذه المعايير، تعرف بالاستقراء التام لمنهج علماء الحديث من الصحابة، ومن جاء بعدهم ممن اقتفى أثرهم.

المعيار الأول: مخالفة الحديث للقرآن الكريم.

قد يكون الحديث يتعارض مع القرآن، فإذا لم يمكن الجمع، فيرد الحديث، ويتطلب له علة إن كان ظاهر إسناده الصحة، فلا بد أن يكون هناك علة خفيت على الباحث تظهر بعد التفتيش، والتنقيب، ومما يدل على استعمال أئمة الجرح والتعديل لنقد المتن الحديثي بسبب مخالفته لظاهر

(٢١) شرح علل الترمذي، لابن رجب(٢/٢٧٨).

القرآن ما قاله الطحاوي[٢٢]: "ولا يجوز أن يؤخذ بحديث يدفعه نص الكتاب"[٢٣]، وما ذكره ابن حبان حيث قال: "ومتى عدم ذلك _ يعني وجود متابعة أو شاهد _ والخبر نفسه يخالف الأصول الثلاثة، علم أن الخبر موضوع، ولا شك فيه، وأن ناقله الذي تفرد به هو الذي وضعه"، ويقصد بالأصول الثلاثة: القرآن، والسنة، وإجماع الصحابة، وقد نص الخطيب البغدادي[٢٤] على أن من علامات فساد الحديث، أن يدفعه نص القرآن[٢٥]، وجعل ابن القيم من أمارات معرفة الأحاديث الموضوعة: "مخالفة الحديث صريح القرآن"[٢٦].

والأمثلة التي استخدم فيها الصحابة هذا المنهج كثيرة، وقد اشتهرت به عائشة، حتى جمع الزركشي[٢٧] استدراك عائشة على الصحابة، ومما ذكر استدراكها على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن أبي مليكة قال: توفيت ابنة لعثمان بن عفان بمكة قال: فجئنا لنشهدها وحضرها ابن عمر، وابن عباس، وإني لجالس بينهما قال: جلست إلى أحدهما ثم جاء الآخر فجلس إلى جنبي، فقال عبد الله بن عمر لعمرو بن عثمان وهو مواجهه: ألا تنهى عن البكاء فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:((**إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه**))، فقال ابن عباس: قد كان عمر يقول بعض ذلك، ثم حدث قال: حدرت مع عمر من مكة حتى إذا كان بالبيداء وإذا هو بركب تحت ظل شجرة فقال: اذهب فانظر من هؤلاء الركب، قال: فنظرت فإذا هو صهيب، قال: فأخبرته، فقال: ادعه لي، قال: فرجعت إلى صهيب فقلت ارتحل فالحق أمير المؤمنين، قال: فلما أصيب عمر جعل صهيب يبكي يقول: وأخاه، وصاحباه، فقال عمر: يا صهيب أتبكي علي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:((**إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه**))، قال ابن عباس: فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة، فقالت: رحم الله عمر والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال مسلم: يرحم الله عمر، لا والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله يعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، قال:

---

(٢٢) الإمام العلامة الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية وفقيهها، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي، الحجري، المصري، الطحاوي، الحنفي، صاحب التصانيف من أهل قرية طحا من أعمال مصر. (سير أعلام النبلاء١١/٣٦١).

(٢٣) شرح معاني الآثار للطحاوي (٢/١٢٢).

(٢٤) الإمام الأوحد العلامة المفتي الحافظ الناقد محدث الوقت أبو بكر؛ أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، صاحب التصانيف، وخاتمة الحفاظ. (سير أعلام النبلاء١٣/٤١٩).

(٢٥) الكفاية في علم الرواية (ص١٧).

(٢٦) المنار المنيف (ص٨٠).

(٢٧) محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين: عالم بفقه الشافعية والأصول، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة، له تصانيف كثيرة في عدة فنون.(الأعلام لخير الدين الزركلي٦/٦٠).

وقالت: عائشة حسبكم القرآن ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿١٦٤﴾ ﴾ **الأنعام:١٦٤.**[٢٨] [٢٩]

ولعلي أذكر مثالًا على مَنْ بعد الصحابة رضي الله عنهم:

روى ابن عدي في الكامل بسنده، أن ابن مسعود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:((**أمعك ماء؟ –يعني ليلة الجن– قلت: لا، قال: فما هذه الإداوة؟ قلت: فيها نبيذ، فقال: ثمرة طيبة، وماء طهور**)).

قال ابن عدي: "وهذا الحديث مداره على أبي فزارة، عن أبي زيد مولى عمرو بن حريث، عن ابن مسعود، وأبو فزارة مشهور، واسمه راشد بن كيسان، وأبو زيد مولى عمرو بن حريث مجهول، ولا يصح هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو خلاف القرآن"[٣٠].

المعيار الثاني: مخالفة إحدى روايات الحديث للروايات الصحيحة.

مثال: روى الحاكم بسنده عن معاذ بن جبل: ((**أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك، إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر، فيصليهما جميعاً، وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس صلى الظهر، والعصر جميعاً، ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب، أخر المغرب حتى يصليها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب، عجل العشاء، فصلاها مع المغرب**))،

فهذه الراوية رواية مرجوحة وهي ثبوت جمع التقديم وإن كان ظاهر الإسناد الصحة فالثابت والراجح جمع التأخير من رواية أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ، وذلك في جمع التأخير فقط،

(٢٨) صحيح البخاري رقم(١٢٢٦)، صحيح مسلم رقم(٩٢٧).

(٢٩) الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة(ص٦٠).

(٣٠) الكامل في الضعفاء، لابن عدي (١٩٤/٩).

قال الحاكم[٣١]: "هذا حديث رواته أئمة ثقات، وهو شاذ الإسناد، والمتن لا نعرف له علة نعلله بها"[٣٢].

وقال الترمذي[٣٣]: "وحديث الليث، عن يزيد، عن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، حديث غريب، والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ، من حديث أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ، أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع في غزوة تبوك بين الظهر، والعصر، وبين المغرب، والعشاء، رواه قرة بن خالد، وسفيان الثوري، وغير واحد، عن أبي الزبير المكي"[٣٤].

المعيار الثالث: مخالفة الحديث للأحاديث الثابتة الصحيحة.

الأصل هو محاولة الجمع بين حديثين إذا كان ظاهرهما التعارض، فإذا لم يمكن الجمع، ودفع التعارض، ولم يثبت النسخ، فلا بد أن يكون هناك خطأ من أحد رواتهما، فيجب أن نبحث عن الخطأ، ونعلله به، وقد يكون أحدهما متسق مع القواعد العامة للشريعة، والآخر مخالف، فنتطلب علة المخالف، وذلك، إذا كان ظاهرهما الصحة، فلا بد أن يوجد بين النصين مرجح نرجح به أحدهما، ونصير إليه.

وقد أشار الخطيب البغدادي، إلى أن من طرائق رد الحديث، أن يكون مما يدفعه السنة المتواترة[٣٥].

المثال: روى ابن الجوزي بأسانيده عن ابن عمر، وجابر، وابن عباس، وغيرهم، في سد جميع الأبواب في المسجد إلا باب علي رضي الله عنه[٣٦]، ثم ضعفها جميعًا، وقال: "فهذه الأحاديث كلها

---

(٣١) محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم النيسابوري الحافظ أبو عبد الله الحاكم المعروف بابن البيع، صاحب التصانيف في علوم الحديث منها تاريخ نيسابور،كان إماماً جليلاً وحافظاً حفيلاً اتفق على إمامته وجلالته وعظم قدره.(طبقات الشافعية٤/١٥٦).

(٣٢) معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص١١٩).

(٣٣) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى الترمذي الضرير الحافظ، صاحب "الجامع "وغيره من المصنفات. أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين.(تهذيب الكمال٢٦/٢٥٠).

(٣٤) سنن الترمذي (٢/٤٣٩).

(٣٥) الكفاية في علم الرواية (ص١٧).

(٣٦) الموضوعات (١/٣٦٤).

من وضع الرافضة قابلوا بها الحديث المتفق على صحته في: ((**سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر**))"[٣٧].

وقال ابن تيمية[٣٨]: "فإن هذا مما وضعته الشيعة على طريق المقابلة، فإن الذي في الصحيح عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في مرضه الذي مات فيه: ((**إن آمن الناس علي في ماله، وصحبته، أبو بكر، ولو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن أخوة الإسلام، ومودته، لا يبقين في المسجد خوخة إلا سدت إلا خوخة أبي بكر**))"[٣٩].

المعيار الرابع: مخالفة الحديث للواقع التاريخي.

إذا كان في الحديث ما يدل على زمن وقوع حادثة ما، وهو في ذلك يخالف ما ثبت، وتواتر في السيرة عن تلك الواقعة، فإن ذلك يدل على ضعف الحديث بالكلية، أو ضعف تلك اللفظة الدالة على الواقعة، ويعرف ذلك من خلال سبر الطرق، ولكن يُتنبه على شهرة، واستفاضة، وثبوت تلك الواقعة في كتب التاريخ، لا أن تكون منكرة الإسناد، مظلمة الطريق، ولا تثبت القصة نفسها في كتب التاريخ.

المثال: روى الترمذي بسنده عن أنس، أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة في عمرة القضاء، وعبد الله بن رواحة بين يديه يمشي وهو يقول:

خلوا بني الكفار عن سبيله اليوم نضربكم على تنزيله

ضربا يزيل الهام عن مقيله ويذهل الخليل عن خليله

فقال له عمر: يا ابن رواحة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي حرم الله تقول الشعر؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: ((**خل عنه يا عمر، فلهي أسرع فيهم من نضح النبل**)).

---

(٣٧) الموضوعات (٣٦٦/١)، وحديث أبي سعيد، في سد الأبواب إلا باب أبي بكر، رواه البخاري في صحيحه (٤٧٦/١)، ومسلم في صحيحه (١٨٥٤/٤).

(٣٨) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم، الشيخ الأمام العلامة المفسر المحدّث المجتهد الحافظ شيخ الإسلام، نادرة العصر، فريد الدهر، تقي الدين أبو العباس بن الشيخ شهاب الدين بن الأمام مجد الدين أبي البركات بن تيمية.(أعيان العصر وأعوان النصر لصلاح الدين الصفدي٢٣٣/١).

(٣٩) منهاج السنة لابن تيمية (٣٥/٥)، وتقدم تخريج الحديث.

قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقد روى عبد الرزاق هذا الحديث -أيضًا- عن معمر، عن الزهري، عن أنس، نحو هذا، وروي في غير هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة في عمرة القضاء وكعب بن مالك بين يديه، وهذا أصح عند بعض أهل الحديث؛ لأن عبد الله بن رواحة قتل يوم مؤتة، وإنما كانت عمرة القضاء بعد ذلك"(٤٠).

المعيار الخامس: مخالفة الحديث للإجماع.

من أنواع النقد للمتن، أن يكون مخالفًا للإجماع، فقد قال الخطيب البغدادي، في معرض ذكره للأحاديث التي ترد: "أو اجمعت الأمة على رده..." (٤١).

مثال: روى البيهقي بسنده عن أبي سعيد الخدري : ((**أن النبي صلى الله عليه وسلم باع حرًا أفلس في دينه**)).

ثم ساق بعده أحاديث في نفس المعنى، وفي أحدها قصة، ثم قال بعد رواية هذه الأحاديث :"وفي إجماع العلماء على خلافه، وهم لا يجمعون على ترك رواية ثابتة دليل على ضعفه، أو نسخه إن كان ثابتًا، وبالله التوفيق"(٤٢).

المعيار السادس: أن يروى المتن عن الراوي، والمشهور من رأيه خلاف ذلك.

المثال: روى مسلم في كتابه:" التمييز"، بسنده عن أبي هريرة: أن رجلاً قال يا رسول الله ما الطهور بالخفين؟ قال: ((**للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام، ولياليهن**))، هذه الرواية، في المسح عن أبي هريرة ليست بمحفوظة، وذلك أن أبا هريرة لم يحفظ المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم، لثبوت الرواية عنه بإنكاره المسح على الخفين، وسنذكر ذلك عنه ان شاء الله.

ثم ساق رواية أبي زرعة قال: سألت أبا هريرة عن المسح على الخفين؟ قال: "فدخل أبو هريرة دار مروان بن الحكم، فبال، ثم دعا بماء فتوضأ وخلع خفيه، وقال: ما أمرنا الله أن نمسح على جلود البقر، والغنم، فقد صح برواية أبي زرعة، وأبي رزين، عن أبي هريرة إنكاره المسح على الخفين، ولو كان قد حفظ المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم، كان أجدر الناس، وأولاهم للزومه، والتدين به، فلما أنكره الذي في الخبر من قوله: ما أمرنا الله أن نمسح على جلود البقر، والغنم، والقول الآخر: ما

(٤٠) سنن الترمذي (٤/٤٣٦).

(٤١) الكفاية في علم الرواية (ص١٧).

(٤٢) السنن الكبرى للبيهقي (٦/٥٠).

أبالي على ظهر حمار مسحت، أو على خفي، بأنّ ذلك أنه غير حافظ المسح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن من أسند ذلك عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، واهي الرواية، أخطأ فيه إما سهواً أو تعمداً..." (٤٣).

المعيار السابع: سماجة المروي، وركاكة اللفظ، وبعد معناه.

قال ابن القيم: " ركاكة ألفاظ الحديث، وسماجتها، بحيث يمجها السمع، ويدفعها الطبع، ويسمج معناها للفطن"(٤٤).

وقال الحافظ ابن حجر(٤٥): "المدار في الركة، على ركة المعنى، فحيثما وجدت دل على الوضع، وإن لم ينضم إليه ركة اللفظ؛ لأن هذا الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة"، ثم قال: "أما ركاكة اللفظ فقط، فلا تدل على ذلك، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى، فغير ألفاظه بغير فصيح، ثم إن صرح بأنه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، فكاذب"(٤٦).

المثال: روى الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي بسنده عن عبد الجبار بن عبد الله، قال: قيل لشعبة: "من أين تعلم أن الشيخ يكذب؟ قال: إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها، علمت أنه يكذب "(٤٧).

المعيار الثامن: مخالفة الحديث للأصول الشرعية، والقواعد المقررة.

المثال: روى ابن الجوزي بسنده عن أنس، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه قال: ((**من طول شاربه في دار الدنيا، طول ندامته يوم القيامة، وسلط الله عليه بكل شعرة على شاربه سبعين شيطانًا، فإن مات على ذلك الحال لا تستجاب له دعوة، ولا تنزل عليه رحمة، ومن قص شاربه فله بكل شعرة من الثواب ألف مدينة من در وياقوت، في كل مدينة ألف قصر**))، ثم قال ابن الجوزي، بعد ذلك:" وهو من أنتن الوضع وأسمجه، ولولا حماقة من وضع هذا، وأنه ما

(٤٣) التمييز لمسلم بن الحجاج (ص٢٠٩).

(٤٤) المنار المنيف (ص٩٩).

(٤٥) أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، ابن حَجَر، من أئمة العلم والتاريخ، أصله من عسقلان (بفلسطين) ومولده ووفاته بالقاهرة، ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وعلت له شهرة فقصده الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام في عصره.(الأعلام لخير الدين الزركلي١/١٧٨).

(٤٦) تدريب الراوي للسيوطي (١/٣٢٥).

(٤٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٥٧).

شم ريح العلم، لعلم أن غاية ما في تطويل الشارب مخالفة سنة لا يصلح التواعد عليها بمثل هذا، والمتهم به ابن جابان، وقد خلط في الإسناد كما رأيت وأتى بجماعة مجهولين(٤٨).

المعيار التاسع: اشتمال الحديث على أمر منكر أو مستحيل، ويخالف النظر العقلي.

قال الخطيب البغدادي: "ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل، وحكم القرآن الثابت المحكم، والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، كل دليل مقطوع به"(٤٩).

وقال -أيضاً- في معرض حديثه عن المتن المنكر: "ما يعلم فساده، فالطريق إلى معرفته أن يكون مما تدفع العقول صحته بموضوعها، والأدلة المنصوصة فيها، نحو: الإخبار عن قدم الأجسام، ونفى الصانع، وما أشبه ذلك"(٥٠).

المثال: روى ابن الجوزي بسنده، عن أبي هريرة قال: " قيل يا رسول الله مَ ربنا ؟ قال:((**من ماء مرور لا من الأرض، ولا من سماء، خلق خيلاً فأجراها، فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق**))، وقد رواه عبد العزيز بن محمد بن أحمد بن منده، عن محمد بن سجاع، فقال فيه: " إن الله عز وجل خلق الفرس، فأجراها فعرقت، ثم خلق نفسه منها ".

ثم قال: "هذا حديث لا يشك في وضعه، وما وضع مثل هذا مسلم، وإنه لمن أرك الموضوعات، وأدبرها، إذ هو مستحيل؛ لأن الخالق لا يخلق نفسه، وقد اتهم علماء الحديث بوضع هذا الحديث محمد بن سجاع(٥١).

المعيار العاشر: مخالفة الحديث للحس.

المثال: "الباذنجان لما أكل له"(٥٢)، "والباذنجان شفاء من كل داء"، قال ابن القيم: "قبح الله واضعهما فإن هذا لو قاله أمهر الأطباء لسخر الناس منه، ولو أكل الباذنجان للحمى، والسوداء

---

(٤٨) الموضوعات (٥٢/٣).

(٤٩) الكفاية في علم الرواية (ص٤٣٣).

(٥٠) المرجع السابق (ص١٧).

(٥١) الموضوعات (١٠٥/١).

(٥٢) ليس له إسناد وإنا تذكره كتب الموضوعات، فقد ذكره الملا علي الهروي القاري في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة(ص١٤٤)، وغيره، ثم قال:" باطل لا أصل له قال العسقلاني لم أقف عليه، وقال بعض الحفاظ: إنه من وضع الزنادقة".
وقال الزركشي: وقد لهج به العوام حتى سمعت قائلاً منهم يقول هو أصح من حديث، ماء زمزم لما شرب له، وهذا خطأ قبيح وكل ما يروى فيه باطل.

الغالبة، وكثير من الأمراض، لم يزدها إلا شدة، ولو أكله فقير ليستغني لم يفده الغنى، أو جاهل ليتعلم لم يفده العلم"(٥٣).

المبحث الثالث: المستشرقون، وأتباعهم، ومعايير نقد المتن.

ردد المستشرقون كثيراً بأن المحدثين اهتموا بالإسناد، دراسةً، وتمحيصًا، دون النظر إلى المتن وبعده عن المنطق، فكان جل همهم أن يكون تاريخ رجال الإسناد مشرق، ولو رووا ما يخالف المنطق، فهل طرحهم فيه شيء من الحياد، والتوازن؟ وهل طرحوا منهجية للتعامل مع المتون، وتمحيصها؟ أم هو هجوم على كل معالم الإسلام، ومنه متون الأحاديث؟

يقول " كاتياني(٥٤) " : " كل قصد المحدثين ينحصر، ويتركز في وادٍ، جدب، ممحل، من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة، والمتن نفسه" .

ويقول:" لكن إذا كان الإسناد كامل النظام، محتوياً أسماء حسنة، استبعد كل اشتباه، وسوء ظن".

ويقول: سبق أن قلنا: إن المحدثين، والنقاد المسلمين، لا يجسرون على الاندفاع في التحليل النقدي للسنة إلى ما وراء الإسناد، بل يمتنعون عن كل نقد للنص، إذ يرونه احتقار لمشهوري الصحابة، وقاحة ثقيلة الخطر على الكيان الإسلامي"(٥٥).

وهكذا سار على نفس الفكرة، وطريقة النقد، بقية المستشرقين مع اختلاف أساليبهم في عرضها، ولذلك سنناقش كلام "كاتياني" كأنموذج.

نجد "كيتاني" في كلامه السابق، لم يبين منهجية النقد للمتن التي عتب على علماء الحديث أنهم لم يستعملوها، إنما اكتفى بعرض المشكلة في نظره، وترك الحل، وهذا إشكال كبير، ولنا مع كلامه وقفات:

---

(٥٣) المنار المنيف (ص٥١).

(٥٤) ليون كايتاني، أمير ومستشرق إيطالي، شهر بدراسة التاريخ الإسلامي. نشر « تجارب الأمم » لابن مسكويه وألف « تاريخ الإسلام » (١٠ أجزاء)، و« دراسات في تاريخ الشرق » (٣ أجزاء)، وشارك في تحرير المواد الإسلامية في الموسوعة الإيطالية.(ويكيبيديا الموسعة الحرة على الشبكة العنكبونية).

(٥٥) دائرة المعارف الإسلامية (٢٧٩/٢)، نقلاً عن الحوليات الإسلامية.

الوقفة الأولى: أن النتيجة التي وصل إليها، بسبب عدم نقد أهل الحديث للمتن هو: ترك السنة جملة، وتفصيلًا؛ لأن طريقة تعاطي النقاد معها خطأ، وقد فات أوان استدراك ذلك، وبالتالي، جميع السنة غير موثوق فيها، ومحصلة قوله: هو ترك السنة جميعها.

الوقفة الثانية: هل عرض طريقة يراها لنقد المتن، وما هو النقد المتني الذي يراه؟

الجواب: لا، لم يعرض، وهكذا صنع بقية المستشرقين، فلم يطرحوا نقاطًا محددة لنقد المتن؛ ولذا نجد أنها مجرد فرية طرحوها دون حياد، أو حتى أقل درجات الإنصاف.

الوقفة الثالثة: إن الناظر في تعريف الحديث الصحيح، يدرك بداهةً اهتمامهم بشقي الحديث، وهما: الإسناد، والمتن، فشرطي الشذوذ، والعلة متعلق بهما، فهل فاته ذلك، أم فوته قصدًا!

الوقفة الرابعة: أنه ألقى التهمة على المحدثين بأنهم لا يتجاسرون على نقد المتن، خشية أن يصل نقدهم إلى أصحاب النبي، ومن ثم تفقد الثقة بهم، وهم من نقلوا الشريعة الإسلامية.

والحقيقة، أن هذا الكلام سطحي، لا يمت إلى المنطق الذي يدعو إليه بصلة، فأولاً: لا تلازم بين نقد المتن، وانتقاص جناب الصحابة، فإن المحدثين الذين لا يجسروا على نقد المتن، خشية أن يصل إلى ناقله من الصحابة يجسرون على من قبل الصحابة من التابعين، ومن بعدهم، فيمكن أن يعلل المتن، ويرد، ويحمل تبعت الخطأ من بعدهم في الإسناد، دون أن يمس جناب الصحابة.

ولكن الحقيقة خلاف ذلك، وهي ظاهرة لكل منصف، فالسنة مليئة بجهود علماء الحديث في نقد المتن، بل وقعدوا لذلك قواعد كما صنع ابن القيم في "المنار المنيف"، وقد غض المستشرقون الطرف عنها جميعًا، وقد تقدمت جهودهم في معايير نقدهم للمتن.

الوقفة الخامسة: هل يسلم بالمقدمة لتصح النتيجة؟ وهي عدم تجاسرهم على نقد المتن، نقول: هذه مغالطة صريحة، وذلك أن المحدثين نقلوا نقلاً صريحًا صحيحًا، نقد الصحابة للمتن، وتخطئة بعضهم لبعض في ذلك، ثم جاء من بعدهم من المحدثين فصنع صنيعهم، فأين الذين لم يتجاسروا!.

وتقدم معنا أن الزركشي ألف في استدراك عائشة على الصحابة، كتابه الإجابة.

لكن حقيقة القضية عند المحدثين، أنهم لا يردون المتن لقناعة الواحد منهم بعدم صلاحية المتن دون منهجية واضحة تقنع القارئ.

إذن، نجد المستشرقين لم يطرحوا منهجية لنقد المتن، فهل يا ترى هذا موقفهم من المتن فقط، أم لهم جوانب مظلمة أخرى؟

حقيقة أمرهم أن لهم جوانب مظلمة، فأصل قضيتهم هي الخصومة مع الإسلام، ومع رسالة الرسول صلى الله عليه وسلم، ولهذا نجد أنهم قدحوا بالقرآن، والسنة، والسيرة النبوية، والجهاد، وكل ما كان من تعاليم الإسلام، حاولوا التشكيك فيه، فالقضية عندهم ليست متن الحديث فحسب، بل ما هو أوسع من ذلك، وهو الإسلام جملة، وتفصيلًا(٥٦).

ولعلي أعرض كلام من تأثر بهم من أبناء المسلمين للنظر فيه، هل فيه إضافة على كلام المستشرقين، وللأسف الشديد، أن هذا القول الذي أثاره المستشرقون حول منهج النقد عند المحدثين، وبنوا عليه دراساتهم وأبحاثهم، قد ردده بعض أبنائنا، ولعلي أعرض لكلام أحمد أمين كأنموذج.

يقول " أحمد أمين(٥٧) " في كتابه "فجر الإسلام": " وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم – والحق يقال – عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن "، ثم فصل هذا بقوله : "فقلَّ أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا يتفق والظروف التاريخية، أو أن الحوادث التاريخية تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف من تعبير النبي صلى الله عليه وسلم، أو أن الحديث أشبه في شروطه، وقيوده بمتون الفقه وهكذا .." (٥٨).

وهذا القول لأحمد أمين، فيه ما هو صواب، وما هو مجازفة، فهو قد وافق المستشرقين في أصل الطرح، وذلك بأن علماء الحديث لم يعتنوا بنقد المتن عنايتهم بنقد الإسناد، وهذا صحيح في الجملة، وذلك أن علماء الحديث إذا كان الإسناد منكرًا، يكون المتن منكرًا دون تردد عندهم، فلا ينصون على ذلك لاكتفائهم بالكلام على الإسناد، وقد ينصون على ذلك أحيانًا، وإذا كان المتن منكرًا، والإسناد ظاهره الصحة فإنهم يعلونه، ويتطلبون للإسناد علة، كما تقدم معنا في حديث معاذ في المعيار الثاني.

---

(٥٦) يراجع في ذلك: المستشرقون، والحديث، لمحمد بهاء الدين، نقد المتن بين صناعة المحدثين، ومطاعن المستشرقين، لنجم عبد الرحمن خلف، وغيرها كثير.

(٥٧) أحمد أمين إبراهيم الطباخ ، أديب ومفكر ومؤرخ وكاتب مصري، ، وهو والد المفكر المعاصر جلال أمين. (ويكيبيديا الموسعة الحرة على الشبكة العنكبونية).

(٥٨) فجر الإسلام لأحمد أمين (ص٢٣٨).

بيد أن المستشرقين ينفون اهتمام المحدثين بنقد المتن جملةً، وتفصيلًا، وأحمد أمين لم ينفه بل أشار إلى قلة عنايتهم بذلك.

ويخالف أحمد أمين المستشرقين، بأن ذكر معايير للنقد، ونفاها من عمل أئمة الحديث، بخلاف المستشرقين فلم يذكروا معايير أصلًا، وكلام أحمد أمين فيه صواب من وجه، وخطأ من وجه آخر، فالمعايير التي ذكرها، وهي:

١- لا يتفق والظروف التاريخية، أو أن الحوادث التاريخية تناقضه.

٢- أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي، يخالف المألوف من تعبير النبي.

٣- أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه.

هي معايير صحيحة، وسبق ذكر بعضها، فهذا موافق لعمل أئمة الحديث من الناحية النظرية، ولكنه أخطأ حين قال: إن أئمة الحديث لم يتفطنوا لها، فقد أثبتنا في ثنايا البحث أنهم تفطنوا لها، وأعملوها في نقدهم.

فأحمد أمين ألقى التهمة على أهل الحديث، وطالبهم بمنهجية لنقد المتون، والتي قد مارسها المحدثون، بل مارسوا نقداً أدق مما طالب به.

وأحمد أمين يعرض مجرد تنظير؛ لأنه في النهاية سيعمل هذه القواعد، والمعايير، مع ما يتوافق مع هواه، فسيأخذ بالحدث التاريخي، ولو كان غير ثابت لرد حديث، حتى لو كان صحيحًا، وهكذا.

والخلاصة، أن هؤلاء القوم لم يطرحوا معايير نتحاكم إليها لنتعامل مع السنة، بل طرحوا شبهًا كان القصد فيها التشكيك بالإسلام، ونبيه صلى الله عليه وسلم ، وقد تأثر بها بعض بني قومي، فرددوها دون وعي.

المبحث الرابع: معايير النقد المعاصرة (رؤية استشرافية).

المقصود بهذا المبحث، هو: محاولة استنطاق الواقع في البحث عن آفاق جديدة لمعايير نقد المتن الحديثي، وذلك من خلال مخالفة الحديث، إما للعلم التجريبي، أو لقواعد اللغة العربية، فهل يمكن أن نرد المتن الحديثي لظهور المخالفة؟

المعيار الأول: مخالفة متن الحديث للحقيقة العلمية في العلم التجريبي.

العلم التجريبي هو: بناء لمعارف منظمة، تختص بعناصر الكون، وعوامله، وطاقاته، ومؤثراته[٥٩].

فالمقصود من العلم التجريبي: ما يختص بالعلوم، والظواهر الطبيعية، والعلوم التطبيقية، كالفيزياء، والكيمياء والجغرافيا، وغيرها من العلوم التطبيقية، وهي قائمة على التجربة الحسية الملموسة، والمتابعة لثبات صدق التجربة من عدمها، فإن ثبتت تلك النظرية انتقلت على الحقيقة العلمية.

ويشتمل العلم التجريبي على: (الحقيقة العلمية – القانون- النظرية العلمية- الفرضية العلمية- الأطروحة)[٦٠]. و أقواها، الحقيقة العلمية، وهي: الأمر المجزأ الناتج عن العلم التجريبي، أو الخبرة، لا يتضمن الثبوت، ولا التعميم؛ لأن صحته في ظروف معينة، وأزمنة معينة[٦١].

وما يعنينا هو الحقيقة العلمية، فهي أقوى من القانون، والنظرية، والفرضية، والأطروحة، فالحقيقة العلمية ثابتة من خلال تجارب كثيرة فهي نوع من الاكتشاف الذي وقف عليه العلماء بعد تقادم الزمن، وتطور العلم.

ولا بد من الإشارة إلى أن تطبيقات العلم التجريبي، وتجاربه تكون على العالم المحسوس، وهو عالم الشهادة، أما عالم الغيب، والروحانيات فهذا لا يدخله العلم التجريبي، كما هو واضح من التعريف، ذلك أنه مبني على التجربة والنظر، وهو الذي يمكن إجراء التجارب عليه فقط[٦٢].

قال المعلمي:" تجارب العلم الثابتة، إنما يعتد بها إذا كانت قطعية، وناقضت الخبر مناقضة محققة"[٦٣].

---

(٥٩) تصنيف المعرفة، والعلوم في ضوء خصائص الأمة الإسلامية، أحمد الصفدي، (ص ٨٢).

(٦٠) المرجع السابق (ص٦٤).

(٦١) المرجع السابق (ص٦٤).

(٦٢) نقد الحديث النبوي، ثامر حتاملة (ص١٦٧).

(٦٣) الأنوار الكاشفة، للمعلمي (ص١٠١).

ويمكن أن يقسم إلى مطالب:

المطلب الأول: الأحاديث التي تشتمل على المشاهدة، والحس، وتخالف الحقيقة العلمية، وهي على أقسام:

القسم الأول: الحديث الضعيف، إذا خالف الحقيقة العلمية يزداد ضعفاً، ولا يتقوى:

وذلك إذا روي حديث، وحكم النقاد بضعفه، ونكارته، ثم خالف الحقائق العلمية ففي هذه الحالة تزداد قناعتنا ببعده عن مشكاة النبوة.

المثال:

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((**من حدث بحديث فعطس عنده، فهو حق**))، وهو حديث ضعيف(٦٤).

فهذا الحديث على ضعفه، يخالف الحقيقة العلمية، الطبية، الجازمة بأنه لا تلازم بين العطاس، وصدق حديث المتحدث عند العاطس.

---

(٦٤) رواه أبو يعلى الموصلي، في "مسنده" (٦٣٥٢)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٦٥٠٩)، وتمام الرازي، في "الفوائد" (١٠٠٥)، وابن عدي، في "الكامل" (٤٠٢/٦)، والبيهقي، في "الشعب" (٩٣٦٥)، كلهم، من طريق بقية بن الوليد، عن معاوية بن يحيى عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من حدث حديثًا، فعطس عنده، فهو حق) .

وقال الطبراني، عقبه : " لم يرو هذا الحديث عن أبي الزناد إلا معاوية بن يحيى، تفرد به بقية، ولا يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا بهذا الإسناد "، انتهى.

وهذا إسناد واه؛ معاوية بن يحيى، هو الأطرابلسي، له مناكير، انظر: "الكامل" لابن عدي (٤٠٢/٦-٤٠٣)، "ميزان الاعتدال" (١٣٩/٤).

وبقية بن الوليد، مدلس ، وربما دلس عن الكذابين والمجهولين، ينظر: "تهذيب التهذيب" (١ /٤١٧-٤١٩).

قال أبو حاتم الرازي، "علل الحديث" (٢ /٣٤٢): "هذا حديث كذب"، وقال البيهقي، "شعب الإيمان" (٧ /٣٣): هو منكر عن أبي الزناد.

وقال ابن الجوزي، "الموضوعات": (٣ /٧٧): "هذا حديث باطل ، تفرد به معاوية بن يحيى".

وقد رواه عبد الله بن جعفر المديني، عن أبي الزناد، فقال فيه : (إذا عطس أحدكم عند حديث كان حقاً)، رواه ابن الجوزي في: "الموضوعات" (٣ /٧٧) .

وهذا إسناد ضعيف جدًا، عبد الله بن جعفر، هو والد الإمام الحافظ، علي بن المديني شيخ البخاري، وكان متروك الحديث، قال ابن معين : "ليس بشيء"، وقال عمرو بن علي : "ضعيف الحديث"، وقال أبو حاتم : "منكر الحديث جدًا، يحدث عن الثقات بالمناكير".

القسم الثاني: الحديث الصحيح إذا خالف الحقيقة العلمية.

المقصود بذلك: إذا وجد حديث صحيح الإسناد، إسناده كالشمس في وضوحه، وقوة ثبوته، ثم خالف الحقيقة العلمية فما هو الموقف من ذلك؟

لم أقف على حديث صريح، صحيح، يخالف حقيقة، علمية، ثابتة، إذ الحديث الصحيح وحي، والحقيقة العلمية من صنع الله، وقف عليها الإنسان بعد تطور العلم، وتقدمه، فلا يمكن وجود مثل هذا التعارض، وكل من ذكر أمثلة على ذلك، واعترض بها لا يخلو من حالات:

الحالة الأولى: أن يمكن الجمع بين الحقيقة العلمية، والحديث الصحيح، فلا تعارض بينهما.

الحالة الثانية: أن الحقيقة العلمية ليست كذلك، وإنما تصورها من يذكرها كذلك، وهي لا زالت في طور النظرية، أو الفرضية العلمية، ولم تصل إلى درجة الحقيقة، وقد يثبت خلافها، وكمثال على ذلك، حديث الذباب، فعن أَبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((**إذَا وَقَعَ الذبَاب في شَرَاب أَحَدكم فَليَغمسه، ثم ليَنزعه، فَإن في إحدَى جَنَاحَيه دَاء، والأخرَى شفاء**)) [٦٥].

قال محمد رشيد رضا[٦٦]، مدافعًا عن الطبيب، محمد توفيق: "نقلاً عما كتبه حضرة الطبيب محمد توفيق صدقي العالم المتدين، في كتابه سنن الكائنات صحيفة (١٦٢)جزء (١٠)، ومما جاء فيه: إن من عادة الذباب أن يجتمع على القاذورات، والنجاسات، ثم ينتقل منها على طعام الإنسان، أو يسقط في شرابه، أو يقف فوق عينيه، وبذلك تنتقل جراثيم الأمراض إلى الإنسان، وتنتشر بين أفراد هذا النوع، واستشهد على ذلك بما قرره أطباء الإنكليز في حرب الترنسفال، من انتقال العدوى في أفراد الجيش بواسطة الذباب، إلى أن قال: إذا وقف الذباب على الأعين وجب طرده في الحال، وإذا وقف على الطعام، أو سقط في الشراب، فالأسلم تطهيرهما بالنار.

---

(٦٥) أخرجه البخاري، في صحيحه (رقم٣٣٢٠).

(٦٦) محمد رشيد بن علي رضا من قرية "القلمون (لبنان)"، وهي قرية تقع على شاطئ البحر المتوسط من جبل لبنان وتبعد عن طرابلس الشام بنحو ثلاثة أميال، وتوفي بمصر في ٢٣ جمادى الأولى ١٣٥٤ هـ/٢٢ أغسطس ١٩٣٥م، ويعتبر مفكراً إسلامياً من رواد الإصلاح الإسلامي الذين ظهروا مطلع القرن الرابع عشر الهجري. وبالإضافة إلى ذلك، كان صحفيا وكاتبا وأديبا لغويا. هو أحد تلاميذ الشيخ محمد عبده. أسس مجلة المنار. (ويكيبيديا الموسعة الحرة على الشبكة العنكبونية).

أما ما رواه البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فهذا الحديث مشكل، وإن كان سنده صحيحًا، فكم في الصحيحين من أحاديث اتضح لعلماء الحديث غلط الرواة فيها..." [٦٧]، إلى آخر ما قاله في رد الحديث.

والحقيقة، أن ما ذكروه ليس حقيقة علمية، وقد أثبت العلم خلافه، قال الدكتور أحمد رضا: "ليس صحيحاً أنه لم يرد في الطب شيء عن علاج الأمراض بالذباب، فعندي من المراجع القديمة ما يوصف وصفات طبية لأمراض مختلفة باستعمال الذباب، أما في العصر الحديث فجميع الجراحين الذين عاشوا في السنوات التي سبقت اكتشاف مركبات السلفا؛ أي في السنوات العشر الثالثة من القرن الحالي، رأوا بأعينهم علاج الكسور المضاعفة، والقرحات المزمنة بالذباب..." [٦٨].

الحالة الثالثة: أن لا يكون الحديث خرج مخرج التشريع للأمة.

وذلك إذا ثبت الدليل، وتبين مخالفته للحقيقة العلمية، فالراجح أنه ليس كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم، على وجه التشريع، فقد يكون ذلك محض رأي، واجتهاد، ويمكن أن يستدل على ذلك بدليلين:

الأول: عن موسى بن طلحة عن أبيه، قال: ((**مررت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، بقوم على رؤوس النخل، فقال: ما يصنع هؤلاء؟ فقالوا: يلقحونه؛ يجعلون الذكر في الأنثى فيتلقح، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما أظن يغني ذلك شيئًا، قال: فأخبروا بذلك فتركوه، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، بذلك فقال: إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإني إنما ظننت ظنًا فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئًا فخذوا به، فإني لن أكذب على الله عز و جل**))[٦٩].

وقد بوبه النووي: باب: وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره من معايش الدنيا على سبيل الرأي[٧٠].

---

(٦٧) مجلة المنار (٢٩/٣٧).

(٦٨) موقع:www.ebnmaryam.com/ مقال: شبهات حول حديث الذباب.

(٦٩) رواه مسلم في صحيحه (٤/١٨٣٥)، وروي الحديث عند مسلم –أيضًا– عن رافع بن خديج، وعائشة، وأنس.

(٧٠) صحيح مسلم (٤/١٨٣٥).

الثاني: عن جدامة بنت وهب، قالت: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم، في أناس، وهو يقول: ((**لقد هممت أن أنهى عن الغيلة، فنظرت في الروم، وفارس، فإذا هم يغيلون أولادهم، فلا يضر أولادهم ذلك شيئًا**)) (٧١).

ففي هذين الحديثين يتبين بجلاء بأنه ليس كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحي، فبعضه محض رأي، واجتهاد، لا ينقص من مقام النبوة، فالأول: صرح النبي صلى الله عليه وسلم، بأن الناس أعلم لما يصلح من أمور دنياهم، ولم يكن قوله على سبيل الوحي؛ لأنه لم يحدثهم عن الله، والثاني: بين أن همه بالنهي عن الغيلة من باب الشفقة، ولما تبين له صلى الله عليه وسلم، أن الغيلة لا تضر فارس، والروم، فهم يعملون ذلك، صرف النظر عن النهي عنها، فالنهي عن الغيلة اجتهاد من النبي صلى الله عليه وسلم، في ترجيح مصلحة معينة، ولكن يتنبه الباحث أن ذلك ليس في كل شيء؛ فالأصل، أن ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم، وحي، إلا إن دل ذلك على أنه محض رأي، لا وحي.

قال القاضي عياض(٧٢):" فأما أحواله في أمور الدنيا، فنحن نسبرها على أسلوبها المتقدم بالعقد، والقول، والفعل، أما العقد منها، فقد يعتقد في أمور الدنيا الشيء على وجه، ويظهر خلافه، أو يكون منه على شك، أو ظن بخلاف أمور الشرع، ... وهذا على ما قررناه فيما قاله من قبل نفسه في أمور الدنيا، وظنه من أحوالها، لا ما قاله من قبل نفسه، واجتهاده في شرع شرعه، وسنة سنها، ... فمثل هذا، وأشباهه من أمور الدنيا التي لا مدخل فيها لعلم ديانة، ولا اعتقادها، ولا تعليمها، يجوز عليه فيها ما ذكرناه، إذ ليس في هذا كله نقيصة، ولا محطة، وإنما هي أمور اعتيادية، يعرفها من جربها، وجعلها همه، وشغل نفسه بها، والنبي صلى الله عليه وسلم، مشحون القلب بمعرفة الربوبية، ملآن الجوانح بعلوم الشريعة، مقيد البال بمصالح الأمة الدينية، والدنيوية، ولكن هذا إنما يكون في بعض الأمور، ويجوز في النادر، وفيما سبيله التدقيق في حراسة الدنيا، واستثمارها، لا في الكثير المؤذن بالبله، والغفلة، وقد تواتر بالنقل عنه صلى الله عليه وسلم، من المعرفة بأمور الدنيا، ودقائق مصالحها، وسياسة فرق أهلها، ما هو معجز في البشر مما قد نبهنا عليه في باب معجزاته من هذا الكتاب(٧٣).

---

(٧١) صحيح مسلم (١٠٦٦/٢).

(٧٢) القَاضِي عِيَاضٌ بنُ مُوْسَى بنِ عِيَاضٍ اليَحْصَبِيُّ، الأَنْدَلُسِيُّ، ثُمَّ السَّبْتِيُّ، المَالِكِيُّ، لم يحمل القاضي العلم في الحداثة، استبحر من العلوم، وجمع وألف، وسارت بتصانيفه الركبان، واشتهر اسمه في الآفاق.(سير أعلام النبلاء ٥٠/١٥).

(٧٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض (١٨٥/٢).

ومن هذا الباب، ما ورد من أحاديث صحيحة، ثابتة في الطب، فهل كل ما صح في هذا الباب وحي؟

الطب، من الأمور العادية التي لم تقصد إليها الشريعة، فإن مهمة النبوة ليست علاج الأبدان، وإنما علاج القلوب، قال ابن خلدون(٧٤): "وكان عند العرب من هذا الطب كثير، وكان فيهم أطباء معروفون، كالحارث بن كلدة، وغيره، والطب المنقول في الشرعيات، من هذا القبيل، وليس من الوحي في شيء، و إنما هو أمر كان عاديًا للعرب، ووقع في ذكر أحوال النبي صلى الله عليه وسلم، من نوع ذكر أحواله التي هي عادة، وجبلة، لا من جهة أن ذلك مشروع على ذلك النحو من العمل، فإنه صلى الله عليه وسلم، إنما بعث ليعلمنا الشرائع، ولم يبعث لتعريف الطب، ولا غيره من العاديات"(٧٥).

وقد بالغ ابن خلدون في جعل كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم، ليس من الوحي في شيء، والتوسط في ذلك أن يقال: أن الأصل، أن ما ورد في الطب وحي، إلا إن خالف الحقيقة العلمية، الثابتة، فيكون خرج عن الوحي، بأن تكون تلك الوصفة ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم، بما كان معهودًا عند العرب، من كون ذلك علاجًا، أو غيره، فلا يضعف الحديث لمجرد المخالفة، ومما يستدل به في هذا الباب ما رواه البخاري، ومسلم، في صحيحهما، عن أبي سعيد: أن رجلًا أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: أخي يشتكي بطنه، فقال: (**اسقه عسلًا**)، ثم أتاه الثانية، فقال: (**اسقه عسلًا**)، ثم أتاه الثالثة، فقال: (**اسقه عسلًا**)، ثم أتاه، فقال: قد فعلت!، فقال:(**صدق الله، وكذب بطن أخيك، اسقه عسلًا**)، فسقاه، فبرأ(٧٦).

ففي هذا الحديث، يصف النبي صلى الله عليه وسلم، العسل علاجًا لشكوى بطنه، فلما كرر الرجل عليه بأن أخاه لم يشفَ، بين له أن ذلك وحي، بقوله: صدق الله، فهي وصفة ربانية، مع أنه لم يبين ذلك ابتداءً.

---

(٧٤) عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، وليّ الدين الحضرميّ الإشبيلي، الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي البحاثة. أصله من إشبيلية، ومولده ومنشأه بتونس، وولي فيها قضاء المالكية، ولم يتزيّ بزيّ القضاة محتفظاً بزيّ بلاده، وعزل، وأعيد. وتوفي فجأة في القاهرة، كان فصيحاً، جميل الصورة، عاقلاً، صادق اللهجة، عزوفاً عن الضيم، طامحاً للمراتب العالية.(الأعلام٣/٣٣٠).

(٧٥) مقدمة ابن خلدون، لابن خلدون (١٩٢/٢).

(٧٦) صحيح البخاري (٢١٥٢/٥)، صحيح مسلم (١٧٣٦/٤)

وكذلك، حديث أم سلمة، قالت: اشتكت ابنة لي، فنبذت لها في كوز، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم، وهو يغلي، فقال: ما هذا ؟ فقلت: إن ابنتي اشتكت، فنبذنا لها هذا، فقال : ((**إن الله عز وجل لم يجعل شفاءكم في حرام**))(٧٧).

فهذا الحديث ظاهر في كونه وحي، فلا يجوز العلاج بالخمر، والمحرمات.

وبالتالي، لو فرضنا جدلًا، وجود تعارض بين حديث في الطب ظاهره الصحة مع الحقيقة العلمية، فلا يضعف الحديث لمجرد ذلك، بل يخرج، بأن الوصفة خرجت من رحم التجربة في ذلك الجيل، لا على أنها وحي، وبهذا يزول الإشكال.

الحالة الرابعة: الإشكال على أحاديث صحيحة تخالف في ظاهرها السنة الكونية.

ما ورد من أحاديث صحيحة، وثبت فيها معجزة من معجزات الأنبياء، تخالف السنة الكونية، فلا ينبغي تحكيم العقل المجرد، ورفضها، لاستبعاد حصول ذلك، بناءً على السنن الكونية، فإن الله – جلا وعلا– يمضي من السنة الشرعية ما يخالف السنة الكونية إذا شاء، فهو على كل شيء قدير، وهو مقدر الأكوان، والقرآن مليء بمخالفة السنة الشرعية للسنة الكونية، وقد تكلم عيسى بن مريم عليه السلام في المهد، فالسنة الكونية، والتي قدرها الله أن الطفل في المهد لا يتكلم، فجاءت السنة الشرعية تخالف السنة الكونية، بأن تحدث عيسى وهو طفل في مهده، لحكمة أرادها الله –جلا وعلا–، وهذه معجزة لمريم، وعيسى عليهما السلام، لإثبات طهرها.

ومنه ضرب موسى للبحر بعصاه، فانفلق، فكان كل فرق كالطود العظيم، وغيره كثير.

وبناءً على ما تقدم، يجرى هذا المنهج على الأحاديث الثابتة الصحيحة، ومنها حديث انشقاق القمر فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال:((**انشق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، شقتين، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: اشهدوا**))(٧٨).

وهذا متوافق مع ظاهر مطلع سورة القمر، فلا يسلم لمن يقول: يستحيل انشقاق القمر، ولمَ لمْ يره كل العالم؟ أو لمَ لمْ يبق أثر لذلك؟ مع أنه يمكن الجواب عن ذلك، لكن لو لم يكن ثمة جواب،

---

(٧٧) رواه أبو يعلى، في مسنده (٤٠٢/١٢)، وإسناده جيد.

(٧٨) رواه البخاري، في صحيحه (١٧٠/٩)، وكذلك ثبت في البخاري –أيضًا– انشقاق القمر من حديث أنس، وابن عباس، في نفس الموضع السابق.

نقول: انشقاق القمر حصل لإقامة الحجة على قريش، بمخالفة السنة الكونية التي يعرفونها، والذي شقه، هو الذي أعاده كما كان -جل في علاه-.

وخلاصة القول: إنه لا يمكن تعارض الحديث الصحيح، مع الحقيقة العلمية، فهو لا يقع، لا من جهة النظر، ولا من جهة الواقع.

القسم الثالث: الحديث الذي صححه أقوام، وفيه علة، وقد خالف رأي المصححين الحقيقة العلمية.

يمكن من خلال الحقيقة العلمية، أن نضعف الحديث لو وجود علة إسنادية، ولو لم نقف على من تطرق لها، ونرد رأي المصححين، وذلك لمخالفة الحديث لحقيقة علمية ثابتة، وكذا القول إذا ورد حديث، واختلف فيه أهل الحديث، بين مصحح، ومضعف، ثم وقفنا على حقيقة علمية توافق رأي المضعفين، فإن هذا مرجح من مرجحات ضعف الحديث.

المثال: عن عبادة بن الصامت، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: ((**إن أمارة ليلة القدر، أنها صافية بلجة، كأن فيها قمرًا ساطعًا، ساكنة، ساجية، لا برد فيها، ولا حر، ولا يحل لكوكب أن يرمى به فيها حتى تصبح**، ...))، وقد صحح إسناد الحديث أقوام، فقد حسنه ابن عبد البر، وقال الهيثمي: "رجاله ثقات"[٧٩]، وهو منقطع كما سيأتي.

وتتمة كلام ابن عبد البر: "وبقية بن الوليد، ليس بمتروك؛ بل هو محتمل، روى عنه جماعة من الجلة، وهو من علماء الشاميين، ولكنه يروي عن الضعفاء، وأما حديثه هذا، فمن ثقات أهل بلده، وأما إذا روى عن الضعفاء، فليس بحجة فيما رواه، وحديثه هذا، إنما ذكرنا أنه حديث حسن، لا يدفعه أصل، وفيه ترغيب، وليس فيه حكم، وقد ذكرنا في ليلة القدر من صحيح الأثر، ومذاهب العلماء، ما يشفي، ويكفي ..."[٨٠].

والحقيقة العلمية التي أثبتها الفلكيون، أنهم يشاهدون تساقط الشهب عيانًا عبر برامجهم في النقل المباشر للشهب في جميع ليالي رمضان، ومنها ليلة القدر، لا محالة[٨١]، فالشهب، لا يتوقف سقوطها

(٧٩) رواه أحمد في مسنده (٤٢٥/٣٧)، وقد صححه جماعة، قال ابن عبد البر: هذا حديث حسن غريب"، وقال الهيثمي (مجمع الزوائد١٧٥/٣): "رجاله ثقات".

(٨٠) التمهيد، لابن عبد البر (٣٧٤/٢٤).

(٨١) موقع منظمة الشهب العالمية.

في جميع ليالي السنة، وهذا الأمر يناقض آخر الخبر، وهو قوله: ولا يحل لكوكب أن يرُمى به فيها... والتي ذكر الشراح، أن من أمارات ليلة القدر، عدم تساقط الشهب(٨٢).

ولو تأملنا تحسين ابن عبد البر، لوجدنا أنه حسن الحديث لأمور منها: لأنه لا يناقض أصل، وهو في أحاديث الترغيب، فكيف إذا ناقض الحقيقة العلمية الثابتة لكل من اشتغل بعلم الفلك، ثم إن ابن عبد البر أراد إثبات أحاديث فضل ليلة القدر، لا إثبات هذا الدليل بعينه بدليل آخر، قوله: وقد ذكرنا في ليلة القدر من صحيح الأثر، ومذاهب العلماء، ما يشفي، ويكفي.

وكذلك قول الهيثمي في مجمع الزوائد، بأن رجاله ثقات، فقد حكم بتوفر شرطين من شروط الحديث الصحيح، وهما: عدالة الرواة، وضبطهم، ولكن الإسناد، فيه انقطاع، قال أبو حاتم: "خالد بن معدان لم يصح سماعه من عبادة بن الصامت(٨٣).

ويتبين مما تقدم أننا نعل الحديث بالانقطاع، ولو لم نقف على أحد أعله بها لمخالفة الحديث للحقيقة العلمية.

(٨٢) فتح الباري، لابن حجر(٤/٢٦٠)، عمدة القاري، للعيني (١١/١٣٤).

(٨٣) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص٨٣).

القسم الرابع: الحديث الذي روي بألفاظ متعددة، وظاهره الصحة بجميع الألفاظ، وأحد ألفاظه مجمل، لا يخالف الحقيقة العلمية، والآخر مبين يخالفها، فيرجح المجمل الذي لا يخالف.

المثال:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((**تكون النطفة في الرحم أربعين ليلة نطفة، وأربعين ليلة علقة، وأربعين ليلة مضغة، ثم يبعث إليها ملكًا فيؤمر بأربع كلمات: برزقه، وأجله، وأثره، وشقي أم سعيد**)) (٨٤).

ففي هذا الحديث، التصريح بمراحل خلق الجنين، وأنها تكون أربعين يومًا نطفة، ثم أربعين أخرى علقة، ثم أربعين ثالثة مضغة، وهذا يتعارض مع ما وصل إليه الطب الحديث، من حقيقة علمية، بأن مراحل تكوين الجنين كلها تكون في أربعين يومًا فقط، وذلك أن مراحل النطفة، والعلقة، والمضغة، كلها تتم في الأربعين الأولى من عمر الجنين، كما ذكر ذلك د. عبدالجواد الصاوي، حيث أثبت أن ذلك، حقيقة علمية، وأطال الكلام في ذلك بمقال بعنوان: "أطوار الجنين، ونفخ الروح"(٨٥).

وقد ورد الحديث في الصحيحين بلفظ:((**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا، ثم علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك،...**)) (٨٦).

وهذا ليس فيه التصريح بأن كل مرحلة تمر بأربعين يوماً مستقلة، بل هو مجمل، وهذا لا يناقض الحقيقة العلمية، فيمكن الجمع، فقوله: يجمع خلقه، تدل على أن تخليق الجنين يستغرق أربعين يومًا، بدلالة (يجمع)، فقد تم الجمع لخلق هذا الجنين من نطفة، وعلقة، ومضغة، وقوله: ثم علقة مثل ذلك...من باب التفصيل، لا عطف المراحل بعضها على بعض عطف مغايرة، بمعنى أنه في الأربعين الأولى، يتخلق فيها الجنين بجميع مراحله.

ونقول عن رواية ابن وهب في القدر أنها منكرة، والحمل فيها على جرير بن حازم، فهو ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه(٨٧).

---

(٨٤) رواه عبد الله بن وهب في القدر (ص١٥١)، عن جرير بن حازم، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، به.

(٨٥) يراجع: موقع الهيئة العالمية للكتاب، والسنة التابع لرابطة العالم الإسلامي على الشبكة العنكبوتية.

(٨٦) رواه البخاري، في صحيحه (رقم ٦٥٩٤)، ومسلم، في صحيحه (رقم٢٦٣٤)، وغيرهما.

وحمل الحديث على هذا المعنى مخالف، لقول كثير من الشراح السابقين، الذين يرون أن كل مرحلة مستقلة بأربعين يومًا، وذلك قبل وقوف العلم على مراحل تكوين الجنين، وقد خالف ابن الزملكاني بقية الشراح، فوافق الحقيقة العلمية، فقال: "وأما حديث البخاري، فنزل على ذلك، إذ معنى: (يجمع في بطن أمه)، أي يحكم، ويتقن، ومنه: (رجل جميع)، أي مجتمع الخلق، فهما متساويان في مسمى الإتقان، والإحكام، لا في خصوصه، ثم إنه يكون مضغة في حصتها –أيضًا– من الأربعين، محكمة الخلق، مثلما أن صورة الإنسان محكمة بعد الأربعين يومًا، فنصب مثل ذلك على المصدر، لا على الظرف، ونظيره في الكلام قولك: إن الإنسان يتغير في الدنيا مدة عمره، ثم تشرح تغيره فتقول: ثم إنه يكون رضيعًا، ثم فطيمًا، ثم يافعًا، ثم شابًا، ثم كهلًا، ثم شيخًا، ثم هرمًا، ثم يتوفاه الله بعد ذلك، وذلك من باب ترتيب الإخبار عن أطواره التي ينتقل فيها مدة بقائه في الدنيا.

ومعلوم من قواعد اللغة العربية أن (ثم) تفيد الترتيب، والتراخي، بين الخبر قبلها، وبين الخبر بعدها، إلا إذا جاءت قرينة تدل على أنها لا تفيد ذلك، مثل قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ ﴾ ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ﴾ 152-153الأنعام.

الأنعام، ومن المعلوم أن وصية الله لنا في القرآن، جاءت بعد كتاب موسى، فـ (ثم) هنا لا تفيد ترتيب المخبر عنه في الآية.

وعلى هذا يكون حديث ابن مسعود: إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا، (ثم يكون في ذلك)، أي في ذلك العدد من الأيام، (علقة)، مجتمعة في خلقها، (مثل ذلك)، أي مثلما اجتمع خلقكم في الأربعين، (ثم يكون في ذلك)، أي في نفس الأربعين يومًا مضغة، (مجتمعة)، مكتملة الخلق المقدر لها، (مثل ذلك)، أي مثلما اجتمع خلقكم في الأربعين يومًا"[٨٨].

واحتمال أن يكون جرير بن حازم، وهو راوي رواية التفصيل في مراحل تكوين الجنين، عن الأعمش حدث من حفظه، فروى الحديث بالمعنى فأخطأ، فلم يأتي هذا التفصيل الصريح المناقض للعلم الطبي الحديث، إلا من رواية جرير، عن الأعمش فخالف كل من: عبد الله بن نمير، وأبي

---

(٨٧) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص١٣٨).

(٨٨) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، لابن الزملكاني (ص٢٧٥)، نقلا عن مقال الدكتور عبد الجواد الصاوي: أطوار الجنين، ونفخ الروح، يراجع: موقع الهيئة العالمية للكتاب، والسنة التابع لرابطة العالم الإسلامي على الشبكة العنكبوتية.

معاوية، ووكيع ابن الجراح، عن الأعمش[٨٩]، الذين رووه دون تفصيل، وأبو معاوية محمد ابن خازم الضرير ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره[٩٠].

وقد توبع الأعمش في رواية جرير بن حازم عنه، فقد تابعه سلمة بن كهيل، كما عند الفريابي، من طريق عبيد الله بن موسى، والشاشي، من طريق أبي نعيم.

كلاهما: (عبيد الله بن موسى، وأبو نعيم)، عن فطر بن خليفة، عن سلمة بن كهيل، عن زيد بن وهب، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الصادق المصدوق يقول: ((**يجمع خلق أحدكم في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقة أربعين يومًا، ثم يكون مضغة أربعين يومًا، ثم يبعث الله عز وجل له ملكًا فيقول: اكتب عمله، وأجله، ورزقه، واكتب شقي، أم سعيد**))[٩١].

والظاهر أن فطر يرويه مرة بهذه الصورة، والتي فيها تفصيل، ومرة موافقة للفظ الصحيحين ،كما عند أحمد في المسند[٩٢] عن حسين بن محمد، حدثنا فطر، عن سلمة بن كهيل، به.

فلعله في رواية الفريابي، والشاشي، رواه بالمعنى، وفي رواية أحمد يرويه موافقا لرواية الصحيحين، والتي تتوافق في شرح، وبيان معناها مع الحقيقة الطبية، ومما يؤكد ذلك ما ورد عند مسلم في صحيحه عن حذيفة بن أسيد، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: ((**إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة، بعث الله إليها ملكًا فصورها، وخلق سمعها، وبصرها، وجلدها، ولحمها، وعظامها، ثم قال: يا رب أذكر، أم أنثى ؟ فيقضي ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يقول: يا رب أجله، فيقول ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يقول: يا رب رزقه، فيقضي ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يخرج الملك بالصحيفة في يده فلا يزيد على ما أمر، ولا ينقص**))[٩٣].

والكلام في هذا يطول، لكن خلاصة القول: إن الحديث إذا ورد بألفاظ متعددة، ولم يكن بينها تنافر ظاهر، وذلك بسبب المعطيات العلمية التجريبية في ذلك العصر، وضعف التقدم فيها، ثم جاءت مكتشفات العصر الحديث بحقائق علمية غير قابله للشك، أو الرد، فوصلت لدرجة اليقين،

---

(٨٩) صحيح مسلم (٢٠٣٦/٣).

(٩٠) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص٤٧٥).

(٩١) رواه الفريابي، في القدر (ص١١٠)، والشاشي في مسنده (١٤٢/٢).

(٩٢) مسند أحمد بن حنبل (٤٨/٧).

(٩٣) رواه مسلم، في صحيحه (رقم٢٠٣٧/٤).

فلا بد من حمل أحد روايات الحديث مع ما يتوافق مع هذه الحقيقة، ثم نتطلب علة لبقية الروايات المخالفة لهذا المعنى إذا لم نستطع الجمع بينها(٩٤).

المطلب الثاني: الأحاديث التي تشتمل على الغيب، والشهادة، وتخالف الحقيقة العلمية.

ومثل هذا القسم يلحق بالغيبيات، فلا نستطيع رد الحديث لاشتماله على أمر غيبي، وقد تقدم معنا، أن العلم التجريبي إنما يكون في المحسوسات، وعالم الشهادة.

المثال: عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم، له حين غربت الشمس: ((**أتدري أين تذهب؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش، فتستأذن فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها، وتستأذن فلا يؤذن لها، يقال لها: ارجعي من حيث جئت، فتطلع من مغربها، فذلك قوله تعالى:** ﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ٣٨ ﴾ **يس: ٣٨**)).(٩٥)

في ظاهر هذا الحديث، إشكال مع ما ثبت من حقيقة علمية، أن الشمس حين تغرب من بلد فإنها تخرج في بلد آخر، وهكذا دون توقف، وقد اتضحت هذه الحقيقة العلمية لكل أحد حتى الجاهل؛ لأن العالم أصبح كالقرية الصغيرة، فالعالم يتواصل مع بعضه بلمح البصر، فإذا كان ذلك كذلك، فهل يعني ذلك ضعف الحديث لمخالفته هذا الأمر المحسوس، والذي يشعر به الجميع.

والجواب: إنه لا تعارض بينهما أصلًا، إذ من المقرر سلفًا، أن العلم التجريبي يعتمد بالدرجة الأولى على التجربة، والحس، لا على الأمور الغيبية، وبالتالي فالحديث، جزء منه في الغيب، وهو سجود الشمس لرب العزة تحت العرش، واستئذانها، فهذا من الغيب، فلا نعرف كنه السجود، وطريقته، وكذلك الاستئذان، ولا طريقته، ولا الوقت التي تمضيه، وهكذا، مما يجعلنا نمتنع عن رفض الحديث، وتضعيفه، لمجرد ما استقر في أذهاننا من طريقة السجود، والاستئذان.

---

(٩٤) يراجع: مقال د. عبدالجواد، بعنوان: "أطوار الجنين ونفخ الروح"، على موقع الهيئة العالمية للكتاب، والسنة، التابع لرابطة العالم الإسلامي على الشبكة العنكبوتية.

(٩٥) صحيح البخاري (٢٤٦/٨)، صحيح مسلم (١٣٨/١).

المعيار الثاني: اللحن في الحديث ومخالفة القواعد اللغوية.

يرد في بعض متون الأحاديث ما يخالف قواعد اللغة، والأصل في اللغة، أنها لغة العرب التي تحدثوا بها، فصاغها علماء اللغة على هيأة قواعد، وقوالب، وذلك لما كثر اللحن عند العرب، بعد أن اختلطوا بالعجم، حتى لا يضيع جمالها، والنبي صلى الله عليه وسلم، أفصح العرب، ولا يمكن أن يلحن عليه السلام، فإذا نسب إليه ما يخالف لغة العرب فلا شك في وقوع الخطأ في ذلك، والظاهر، أنه خطأ في النقل، ولحن في اللغة، ولكن هل يرد الحديث بذلك؟ والجواب: لا يمكننا أن نرد الحديث بالكلية لمجرد المخالفة فقط، ما لم يعضدها سبب آخر، سواء كان نكارة في المتن، أو الإسناد، وذلك لجواز الرواية بالمعنى على الراجح، فيحتمل أن أحد الرواة تصرف في اللفظ بناء على هذا الرأي، فتستنكر هذه اللفظة المخالفة للقواعد، ويمكن أن يقال: إنه بجمع الطرق، وتتبع الألفاظ، قد نقف على لفظة موافقة لقواعد اللغة العربية من أحد الرواة، مع بقاء المعنى صحيحًا، بحيث تكون هذا اللفظة إسنادها صحيح، خالية من الشذوذ، والعلة، فتقدم على اللفظة الذي وقع فيها اللحن، والخطأ.

قال الأصمعي: "إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو، أن يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((**من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار**))[٩٦]؛ لأنه لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه، ولحنت فيه، كذبت عليه[٩٧].

وقال الجعبري في معرض حديثه عن أمارات الحديث الموضوع: "خروجه عن العربية برداءة لغته، وسخافة تركيبه، وتحريف تصريفه وإعرابه، وهو حرام، فلا يحل نقله إلا لتعريفه، ومن استحله فليتبوأ مقعده من النار[٩٨].

واللحن الذي يقع في متن الحديث قسمان:

١. لحن لا يحيل المعنى، وهذا الخطب فيه سهل، ولا أثر له على معنى الحديث، وكمثال على ذلك: ما رواه أحمد في مسنده من طريق زياد بن خيثمة، عن علي بن النعمان بن قراد، عن رجل، عن عبد الله ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، حيث قال: ((**خيرت**

---

(٩٦) رواه البخاري، في صحيحه (٥٢/١)، ومسلم، في صحيحه

(٩٧) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية، وتقييد السماع، للقاضي عياض اليحصبي (ص١٨٤).

(٩٨) رسوم التحديث في علوم الحديث، للجعبري (ص٩٦).

بين الشفاعة، أو يدخل نصف أمتي الجنة، فاخترت الشفاعة؛ لأنها أعم، وأكفى، أترونها للمنقين؟!، لا ولكنها للمتلوثين الخطاؤون)). قال زياد: " أما إنها لحن، ولكن هكذا حدثنا الذي حدثنا "[٩٩]. فنلاحظ هنا أن زياد بن خيثمة روى الحديث كما تلقاه، ونبه على اللحن فيه، وهي قول: الخطاؤون والصواب؛ الخطائين، وإن كان إسناد الحديث ضعيف للإبهام الذي فيه، ولكن ما يعنينا هو التنبيه على الخطأ الواقع في المتن.

٢. لحن يحيل المعنى، وهذا هو الإشكال، وكان بعض الأئمة يأمر بإصلاحه، وتعديله على الوجه الصحيح، قال عيسى بن يونس: "شهدت الأعمش ، قال له رجل: إن ابن سيرين يسمع الحديث فيه اللحن فيحدث به على لحنه، فقال الأعمش: "إن كان ابن سيرين يلحن، فإن النبي صلى الله عليه وسلم، لم يلحن، فقوموه"[١٠٠]، وقال الخطيب البغدادي: "إذا كان اللحن يحيل المعنى فلا بد من تغييره، وكثير من الرواة يحرفون الكلام عن وجهه، ويزيلون الخطاب عن موضعه، وليس يلزم من أخذ عمن هذه سبيله أن يحكي لفظه إذا عرف وجه الصواب، وخاصة إذا كان الحديث معروفًا، ولفظ العرب به ظاهرًا معلومًا، ألا ترى أن المحدث لو قال: لا يؤم المسافر المقيم، فنصب المسافر ورفع المقيم، كان قد أحال المعنى، فلا يلزم اتباع لفظه"[١٠١].

المثال: روى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((**نهى عن الشراء، والبيع في المسجد، وأن تنشد فيه ضالة، وأن ينشد فيه شعر، ونهى عن الحِلَق يوم الجمعة قبل الصلاة**)) [١٠٢].

قال الخطيب البغدادي:" نهيه صلى الله عليه وسلم، عن الحِلَقِ قبل الصلاة في يوم الجمعة، وعن التّحَلُّقِ -أيضًا-، يرويه كثير من المحدثين: عن الحَلْقِ قبل الصلاة، ويتأولونه على حِلاقِ الشعر، وقال

---

(٩٩) مسند الإمام أحمد (٣٢٧/٩).

(١٠٠) الكفاية في علم الرواية (ص١٩٤).

(١٠١) الكفاية في علم الرواية (ص١٨٧).

(١٠٢) رواه أحمد في مسنده (٢٥٧/١١)، وابن ماجه، في سننه (٣٩٥/١)،و ابن خزيمة، في صحيحة (٣٧٥/٢)، بلفظ: (الحِلَق)، ورواه أبو داود، في سننه (٤١٩/١)، والترمذي، في سننه (١٣٩/٢)، والنسائي، في الصغرى (٤٧/٢)، بلفظ: (التحلق).

لي بعض مشايخنا: لم أحلق رأسي قبل الصلاة نحوًا من أربعين سنة، بعدما سمعت هذا الحديث، وإنما هو الحِلَقُ، مكسورة الحاء مفتوحة اللام، جمع حلقة، يقال: حلقة، وحلق، مثل بدرة، وبدر، وقصعة، وقصع، نهاهم عن التحلق، والاجتماع على المذاكرة، والعلم قبل الصلاة، واستحب لهم ذلك بعد الصلاة"(١٠٣).

والشاهد من ذلك، أن الحديث إذا صح إسناده، وعرف مخرجه، واشتهرت دلالته وفحواه، ولكن اللفظ الذي سيق يخالف إجماع أهل اللغة، فإن المخرج من ذلك أن يقال: إن أحد الرواة تصرف في اللفظ، وحافظ على المعنى، فيصوب اللفظ، ويعدل، ويثبت المعنى، وإن وُجِدتْ روايتان لحديث، وإحداهما توافق اللغة، والأخرى تخالفها، ومدراهما واحد، وإسنادهما صحيح، فيرجح ما وافق اللغة، وإن كان الراوي لحن في الحديث لحنًا فاحشًا، يقلب المعنى، فإنه يعدل إلى الصواب، ليستقيم المعنى، والله أعلم.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات:

١. ظهر لنا من خلال البحث، اهتمام علماء الحديث بنقد الحديث بشقيه: الإسناد، والمتن.
٢. ذكرنا مجموعة من المعايير في نقد المتن، منها ما يمكن معرفته بالسبر، والتتبع، فهناك مجموعة من الضوابط، والمعايير اتضحت من خلال ممارسة علماء الحديث من الصحابة، وغيرهم، كمخالفة الحديث للقرآن الكريم، ومخالفته للإجماع، وغيرها مما ذكر في ثنايا البحث.
٣. بينا أثناء البحث، موقف المستشرقين من المتن الحديثي، والرد عليهم، وبيان كذبهم وافترائهم.
٤. أوضحنا معايير معاصرة لنقد المتن، فرضها علينا الواقع العلمي، التطبيقي، كمخالفة الحديث في إحدى روايته للحقيقة العلمية، أو مخالفة الحديث الضعيف للحقيقة العلمية.

(١٠٣) إصلاح غلط المحدثين، للخطابي(ص٢٨).

٥. من المعايير المعاصرة، مخالفة متن الحديث لقواعد اللغة العربية، وقلنا قد يرجح اللفظ الموافق للغة إذا صح سنده، وثبت رجحانه على الروايات الأخرى، لأنه يستحيل على النبي صلى الله عليه وسلم، اللحن.

التوصيات

أوصي بافتتاح كرسي علمي تكون جامعة القصيم رائدة في ذلك، ويتخصص في التوفيق بين الحقائق العلمية، والأحاديث النبوية الثابتة، ويتكون أعضاؤه من نخبة من الباحثين من المهتمين بالسنة، والعلم التجريبي، وعلماء اللغة، ويكون نظرهم في الأحاديث المشكلة، والتي يظن أنها تتعارض مع أحدها، ويصدر الحكم بنظر الجميع.

Khalid bin Abdullah Altuwayyan.
Qassim University.
Sharia and Islamic Studies.
: sunnat and its sciences .
: Assistant Professor

Abstract:

This research tries to explain the standards of criticism of (hadith) The words of the holy Prophet in general ،

It includes four topics:

The first topic is: The efforts of (hadith) scholars toward the criticism of The (hadith), and The researcher has mentioned some of (athaar) on that ،

And the second topic is: the standards of criticism, for example: Contradiction of (Hadith) to the holy Koran.

the third topic: the position of orientalists toward (hadith),and The answer to them.

and the fourth topic is: the contemporary standards of the criticism of The (hadith), for example: Contradiction of (Hadith) to the Scientific facts, and Contradiction of Hadith to the Arabic grammar, You can choose the (Hadith) that Compatible with Arabic grammar , if its correct, because It is so difficult for the holy Prophet to say wrong (peace be upon him

فهرس المصادر والمراجع

١. الأنوار الكاشفة: المعلمي، عبد الرحمن. عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٢. أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي: أبو سارة، جميل. مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.
٣. الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة: الزركشي، محمد بن عبد الله الشافعي. تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٤. الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية. الطريقي، ياسر. دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
٥. إصلاح غلط المحدثين: الخطابي، البستي، أبو سليمان، حمد بن محمد ، تحقيق د. حاتم الضامن. مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٦. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: اليحصبي، عياض. تحقيق السيد أحمد صقر. دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٠م.
٧. تدريب الراوي: السيوطي، عبد الرحمن. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
٨. تصنيف المعرفة والعلوم في ضوء خصائص الأمة الإسلامية: الصفدي، أحمد. مطابع المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٩. تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد. مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣-١٩٩٣.
١٠. تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد. دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤-١٨٨٤.
١١. التمييز: القشيري، مسلم بن الحجاج. تحقيق محمد مصطفى الأعظمي. مكتبة الكوثر، السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ.

١٢. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. تحقيق د. محمود الطحان. مكتبة المعارف، الرياض ، ١٤٠٣هـ.

١٣. الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن. دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٧٢-١٩٥٣.

١٤. جمهرة اللغة: ابن دريد، محمد بن الحسن. تحقيق رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

١٥. دائرة المعارف الإسلامية، نقلا عن الحوليات الإسلامية.

١٦. الرسالة: الشافعي، محمد بن إدريس. تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب. دار الوفاء، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م.

١٧. رسوم التحديث في علوم الحديث: الجعبري، إبراهيم بن عمر. تحقيق إبراهيم بن شريف.دار ابن حزم، لبنان / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

١٨. سنن ابن ماجه: القزويني، محمد بن يزيد أبو عبد الله. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر، بيروت.

١٩. سنن أبي داود: السجستاني، سليمان بن الأشعث. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة الإسلامية، استنبول، تركيا.

٢٠. السنن الكبرى: أبو بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى.دار المعرفة، بيروت،١٤١٣-١٩٩٢.

٢١. سنن الترمذي: أبو عيسى الترمذي، محمد بن عيسى. أحمد شاكر وآخرون. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٢. السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن النسائي، أحمد بن شعيب. تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ - ١٩٩١.

٢٣. سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي: النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن. تحقيق مكتب تحقيق التراث. دار المعرفة، ببيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ.

٢٤. شعب الإيمان: البيهقي، أحمد بن الحسين. تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠.

٢٥. شبكة ابن مريم على الشبكة العنكبوتية. مقال: شبهات حول حديث الذباب.

٢٦. شرح علل الترمذي: ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن. همام عبد الرحيم سعيد. مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الأولى، ١٤٠٧-١٩٨٧.

٢٧. شرح معاني الآثار: الطحاوي، أحمد بن محمد. حققه محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق. عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ-١٩٩٤م.

الشفا بتعريف حقوق المصطفى: اليحصبي، عياض. دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٨. صحيح ابن خزيمة: ابن خزيمة، أبو بكر السلمي النيسابوري، محمد بن إسحاق. تحقيق محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠ — ١٩٧٠.

٢٩. صحيح البخاري: البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ — ١٩٨٧.

٣٠. صحيح مسلم: القشيري، مسلم بن الحجاج بن مسلم. دار الجيل بيروت، ودار الأفاق الجديدة، بيروت.

٣١. علل الحديث: ابن أبي حاتم، عبد الرحمن. تحقيق نشأت كمال المصري. الفاروق الحديثة، توزيع دار الضياء، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣-٢٠٠٣.

٣٢. العلل الكبير: الترمذي، محمد بن عيسى. تحقيق صبحي السامرائي، وآخرين. عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية — بيروت، الطبعة، الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٣. عمدة القاري شرح صحيح البخاري: العيني، محمود بن أحمد. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩.

٣٥. فجر الإسلام: أحمد أمين. الطبعة الأولى. دار الشروق، ١٩٢٩هـ.

٣٦. الفوائد: : أبو القاسم، تمام بن محمد. تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى.

٣٧. القدر: الفِرْيابِي أبو بكر، جعفر بن محمد. تحقيق عبد الله بن حمد المنصور. أضواء السلف، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣٨. القدر وما ورد في ذلك من الآثار: ابن وهب، عبد الله. تحقيق د. عبد العزيز عبد الرحمن العثيم. دار السلطان، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦.

٣٩. الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي الجرجاني، عبد الله. تحقيق يحيى مختار غزاوي. دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩-١٩٨٨.

٤٠. الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. تحقيق أبي عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني. المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٤١. المجروحين: ابن حبان بن أحمد البستي، محمد. تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦.

٤٢. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر. دار الفكر، بيروت، ١٤١٢ هـ.

٤٣. المراسيل: الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. تحقيق شكر الله نعمة الله قوجاني. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٧.

٤٤. والمستشرقون والحديث النبوي: بهاء الدين محمد. دار الفجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٥. مجلة إسلامية المعرفة، العدد٣٩. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ٣٩ ، ديسمبر ١٩٩٩م .

٤٦. مسند أبي يعلى: أبو يعلى الموصلي التميمي، أحمد بن علي بن المثنى. تحقيق حسين سليم أسد. دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ — ١٩٨٤.

٤٧. مسند الإمام أحمد: ابن حنبل، ابن حنبل، أحمد . تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٩- ٢٠٠٨.

٤٨. المعجم الأوسط: أبو القاسم الطبراني، سليمان بن أحمد. طارق بن عوض الله. دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥.

٤٩. المعجم الكبير: أبو القاسم الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي. مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ — ١٩٨٣.

٥٠. معرفة علوم الحديث: الحاكم، محمد بن عبد الله الحافظ. تحقيق: زهير شفيق الكبي. دار إحياء العلوم.

٥١. المعرفة والتاريخ: الفسوي، يعقوب بن سفيان. تحقيق خليل المنصور. دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٢. مقاييس نقد متون السنة: الدميني، مسفر. الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

٥٣. مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون، عبد الرحمن. تحقيق عبد الله الدرويش. دار يعرب، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٥٤. المنار المنيف في الصحيح والضعيف: ابن القيم، محمد بن أبي بكر. تحقيق عبد الفتح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ— ١٩٨٣م.

٥٥. منظمة الشهب العالمية، موقع على الشبكة العنكبوتية.

٥٦. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: ابن تيمية، أحمد. تحقيق محمد رشاد سالم. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٥٧. منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي: الأدلبي، صلاح الدين. دار الآفاق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٥٨. الموضوعات: ابن الجوزي، عبد الرحمن. تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. المكتبة السلفية، المدينة المنورة. الطبعة الأولى، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

٥٩. ميزان الاعتدال: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق علي محمد البيجاوى. دار المعرفة، بيروت.

٦٠. مجلة المنار: محمد رشيد رضا. العدد٢٩ .

٦١. نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين: نجم عبد الرحمن خلف. مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٦٢. الهيئة العالمية للكتاب والسنة التابع لرابطة العالم الإسلامي، موقعهم على الشبكة العنكبوتية.